



Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

29 Juin 2010

29 يونيو 2010

« النهوض بثقافة حقوق الإنسان بجهة تادلة أزيلال » موضوع لقاء بني ملال

حريتهم من جهة أخرى. وتوج اللقاء بتنظيم مائدة مستديرة، كحتاج لسلسلة من اللقاءات التواصلية التي عقدها المكتب الإداري الجهوي للمجلس مع مؤطري الأندية الحقوقية، تمخض عنها تكوين لجنة جهوية ستتكب على إعداد مخطط عمل كفيل بتفعيل الشراكة الوطنية القائمة ما بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية. ويهدف هذا المخطط إلى خلق مزيد من الأندية الحقوقية وتمكينها من كافة الإمكانيات اللوجستكية والمعرفية لتقوم بمهمة ترسيخ مقومات ثقافة حقوق الإنسان على أحسن وجه خاصة في الأوساط التربوي بالجهة.

والمؤسسات الوطنية. وتمت الإشارة إلى أن الصيغة الراهنة لأرضية المواطنة للنهوض بحقوق الإنسان، التي كانت وليدة نقاش طويل واستشارات همت محاور التربية وتكوين المهنيين والتحسيس، انخرطت فيها مجموعة من الفعاليات السياسية والنقابية والثقافية والإعلامية. وقد استفادت اللجنة، التي انبثقت للإشراف على هذا المشروع، من طبيعة تركيبتها واستقلاليتها حيث كانت تحتكم في أشغالها للإرادة المشتركة لأعضائها فضلا عن المقاربة التشاركية المعتمدة لجعل الأرضية تقدم قيمة مضافة من جهة، ولتد جسور قوية بين الشركاء لتعضيد الجهود دون الحد من

وتم، بالمناسبة، التعريف بمسار واهداف «أرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان»، المعلن عنها بشكل رسمي في 26 فبراير 2007 بالرباط، وكذا سبل اعتمادها مرجعا في الأنشطة التحسيسية الرامية إلى خلق دينامية محلية قميينة بالنهوض بحقوق الإنسان. وركز المتدخلون خلال هذا اللقاء، الذي حضرته العديد من الفعاليات من مختلف المشارب، على أهمية هذه الأرضية التي تستمد قوتها من كونها نتاج مجهود التفت حوله مجموعة من الإرادات إثر الدينامية التي انطلقت بمبادرة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبشراكة مع مختلف القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

بحث المشاركون في لقاء عقد يوم السبت بني ملال حول « النهوض بثقافة حقوق الإنسان بجهة تادلة أزيلال »، السبل الكفيلة بتكثيف جهود مختلف الجمعيات والأندية الحقوقية بالمؤسسات التعليمية لنابات قلعة السراغنة وبني ملال وأزيلال من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وقد شكل هذا اللقاء، الذي نظمه المكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بني ملال بتنسيق مع مركز التوثيق والتكوين في مجال حقوق الإنسان التابع للمجلس، مناسبة للتفكير في بلورة برنامج عمل لتفعيل مبادئ الديمقراطية والمواطنة الحقة.

□ بني ملال

لقاء للنهوض بحقوق الإنسان

بحث المشاركون في لقاء عقد أمس السبت ببني ملال حول "النهوض بثقافة حقوق الإنسان بجهة تادلة أزيلال"، السبل الكفيلة بتكثيف جهود مختلف الجمعيات والأندية الحقوقية بالمؤسسات التعليمية لنيابات قلعة السراغنة وبني ملال وأزيلال من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وقد شكل هذا اللقاء، الذي نظمه المكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ببني ملال بتنسيق مع مركز التوثيق والتكوين في مجال حقوق الإنسان التابع للمجلس، مناسبة للتفكير في بلورة برنامج عمل لتفعيل مبادئ الديمقراطية والمواطنة الحقة.

وتم، بالمناسبة، التعريف بمسار وأهداف "أرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان"، المعلن عنها بشكل رسمي في 26 فبراير 2007 بالرباط، وكذا سبل اعتمادها مرجعا في الأنشطة التحسيسية الرامية إلى خلق دينامية محلية قميئة بالنهوض بحقوق الإنسان.

BILADI

Présentation à Rabat d'une pièce théâtrale sur la situation des réfugiés subsahariens au Maroc

Le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme a organisé, vendredi à Rabat, en collaboration avec le Haut commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés (HCR) la présentation d'une pièce théâtrale sur la situation des réfugiés subsahariens au Maroc.

Cette pièce théâtrale qui a été interprétée par un groupe de réfugiés subsahariens à l'occasion de la célébration de la journée mondiale du Réfugié (20 juin) a pour objectif de lever le voile sur les difficultés qu'ils rencontrent et les désagréments qu'ils subissent au quotidien.

Ces réfugiés qui ont été initiés aux techniques de mise en scène théâtrale et de rédaction de script en dialecte marocain, racontent dans cette pièce la complexité et de la précarité de leur situation ainsi que leur volonté et les efforts qu'ils déploient pour s'intégrer dans la société marocaine.

S'exprimant à cette occasion, le Président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), M. Ahmed Herzenni a exprimé sa satisfaction des bonnes relations existant entre le CCDH et le HCR.

Selon M. Herzenni, le HCR a répondu à certaines revendications nationales, en premier lieu celle des Marocains séquestrés à Tindouf qui sont privés de leurs droits les plus élémentaires, à la liberté de déplacement et à la liberté d'expression.

Le CCDH, a organisé plusieurs activités communes avec le Bureau du HCR au Maroc, en particulier un colloque à Agadir et la pièce théâtrale présentée pour la deuxième fois consécutive en partenariat avec les deux institutions, a-t-il ajouté

De son côté, le Représentant du HCR au Maroc, M. Johannes Van Der Klaauw, a mis l'accent sur les efforts des réfugiés pour construire une nouvelle vie dans leur pays d'asile, qui peuvent prendre diverses formes, notamment l'apprentissage de la langue locale, le suivi d'une formation professionnelle, le montage d'un projet pour générer leurs propres revenus ou encore une contribution artistique qui participe à l'enrichissement de la culture de la société d'accueil.

Les réfugiés au Maroc sont effectivement protégés contre l'arrestation et l'expulsion grâce à la collaboration exemplaire des autorités marocaines, a-t-il poursuivi.

Il est rappelé que le Maroc a ratifié la Convention internationale relative au statut des réfugiés le 7 novembre 1956 et le Protocole de 1967 relatif au statut des réfugiés le 20 avril 1971.

Le Royaume est le premier pays arabe à avoir ratifié la convention de Genève et à avoir mis en place un dispositif y afférant.

MAP

تعثر تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

أسر شهداء «الكوميرا» تطالب الحكومة بالكشف عن مصير ذويها

كان الهدف من إحداهن هيئة الإنصاف والمصالحة العمل من أجل طي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي عاشها المغرب أيام ما يسمى بـ«سنوات الرصاص»، والكشف عن مصير المختفين، وأيضا عن حقيقة المقابر الجماعية ومحاكمة الجلادين.. وبعد مرور ثمان سنوات على إحداهن الهيئة وخروجها بمجموعة من التوصيات التي ظلت حبيسة الرفوف دون أن ترى النور، ما زال أهالي وأسرة «انتفاضة البيضاء 1981» أو ما يعرف بـ«شهداء الكوميرا» يطالبون بإنصافهم والكشف عن مصير ذويهم.

● جمانة أوزليت



لاتزال أسر شهداء «الكوميرا» تطالب الحكومة بالكشف عن مصير ذويها (أيس بريس)

حلت ذكرى أحداث الدار البيضاء الشهيرة والمعروفة بشهداء كوميرا، أو شهداء الخبز، لتعيد إلى الأذهان مرة أخرى ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إبان ما بات يعرف بسنوات الرصاص. ويعد ملف ضحايا 20 يونيو 1981 واحدا من الملفات الشائكة والمثيرة للجدل، خصوصا أن أسر الضحايا ما زالت تطالب الحكومة بالكشف عن مصير ذويهم المختفين، وكذا عن مكان رفات المتوفين منهم، حيث جدد أهالي الضحايا خلال الوقفة الرمزية، التي نظمتها نهاية الأسبوع الماضي المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف والجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالقرب من ثكنة الوقاية المدنية بالحي المحمدي بالدار البيضاء القريبة من مقبرة الشهداء، والتي توجد بها مقبرة جماعية لضحايا انتفاضة 1981، مطالبين الحكومة والجهات المعنية بالكشف عن مصير المفقودين، والعمل من أجل الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، فيما طالب المنشد، خلال الوقفة الرمزية ذاتها التي شارك فيها أهالي الضحايا وحقوقيون، بتسليم الأسر رفقات ذويهم الشهداء الذين نبشت قبورهم الجماعية قبل أربع سنوات لإجراء فحوص الحمض النووي لهم، والذين تتضارب الأرقام حول عددهم ما بين ألف شخص مجهول المصير، حسب ما صرحت به مصادر حقوقية، و637 قتيلا في تقدير الأحزاب

الدار البيضاء والمحمدية، دعا إليه الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، قبل أن يدعو حزب الاتحاد الاشتراكي والكونفدرالية إلى خوض إضراب عام على الصعيد الوطني يوم 20 يونيو 1981. وشهد هذا اليوم أحداثا دموية، بعدما أقدم رجال السلطة من رجال الدعا والسدرك الملكي والقوات المساعدة القادمين على متن شاحنات عسكرية، على إجبار أصحاب المحلات والدكاكين المغلقة على فتح محلاتهم من أجل إفشال الإضراب، كما تم إجبار باقي المواطنين في مختلف المجالات على العمل، فضلا عن التدخل بأساليب عنيفة من أجل تشتيت جموع المتظاهرين بالضرب والجرح والاعتقال التعسفي والأختطاف، ومداومة المنازل، وهو ما نتج عنه انتفاضة شعبية واسعة، ومظاهرات كبرى بجل أحياء مدينة الدار البيضاء. لتيتم بعدها إعطاء الأوامر من طرف حكومة عبد الرحيم بوعبيد، ووزير خارجيته الراحل إدريس النصري من أجل استعمال الذخيرة الحية ضد آلاف المغاربة المضربين، الذين خرجوا في مسيرات مشروعة لاشيء إلا أنهم احتجوا على ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، واستمر العنف الذي استخدم فيه الأسلحة وتطويق العساكر وقوات الجيش بالديابيات لأحياء المدينة، إلى اليوم الثاني أي 21 يونيو، حيث سقط عشرات القتلى ومئات الجرحى، كان أولها بدر بربيعا وهي فتاة لم يتجاوز عمرها 12

76 بالمائة، والزيت بنسبة 28 بالمائة، والحليب بزيادة قدرها 14 بالمائة. وكل هذه الزيادات، التي اعتبرت آنذاك «غير المعقولة»، جاءت بعد زيادات سابقة عرفتها سنتي 1979 و1980، مما حدا بأحزاب المعارضة، وكان أهمها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إلى الدعوة من أجل الوقوف ضد قرار الحكومة، حيث تقرر خوض إضراب عام يوم 18 يونيو بكل من

المعارضة آنذاك، و66 قتيلا حسب ما قاله وزير الداخلية الراحل، إدريس البصري، وثمانية أشخاص فقط حسب آخر التصريحات الحكومية. وتعود تفاصيل القضية إلى يوم 28 ماي 1981 بعدما قامت الحكومة، وبشكل مفاجئ، بإقرار زيادات كبيرة على مجموعة من المواد الغذائية الأساسية، منها الدقيق بنسبة 40 بالمائة، والسكر بنسبة 50 بالمائة، والزبدة بما يعادل

سقط عشرات القتلى ومئات الجرحى.. كان أولها بدر بربيعا وهي فتاة لم يتجاوز عمرها 12 ربيعا